

دراسة وتحليل تطور النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر بعد جائحة كوفيد 19
Study and analysis of development
Economic and financial activity in Algeria after the Covid-19 pandemic

لعجال العمرية^{1*}

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، lamria.laadjal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/26

تاريخ الاستلام: 2024/05/01

ملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل اثر جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر. وقد توصلت الى ان النشاط الاقتصادي في الجزائر قد سجل نموًا إيجابيًا بعد تباطؤ كبير بنسبة 5.1% في عام 2020 جراء تأثير جائحة كوفيد-19، حيث شهد انتعاشًا بنسبة 3.4% في عام 2021، ثم استقر عند معدل نمو بلغ 3.2% في عام 2022. نتج التحسن المسجل، بنسبة 77% في عام 2022 مقارنة بعام 2021 من رصيد الميزانية، عن زيادة كبيرة في الإيرادات مقارنة بالنفقات. حيث، سجلت الإيرادات زيادة بنسبة 43.5% نتيجة الزيادة الكبيرة في عائدات المحروقات (116.8%) بينما زادت نفقات الميزانية بنسبة 30%.

الكلمات المفتاحية: (جائحة كوفيد-19، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الناتج المحلي الإجمالي

ترميز JEL : E62, H3, H5

Abstract:

The study aims to analyze the impact of the Corona pandemic on economic and financial activity in Algeria. It found that economic activity in Algeria recorded positive growth after a significant slowdown of 5.1% in 2020 due to the impact of the Covid-19 pandemic, as it witnessed a recovery of 3.4% in 2021, then stabilized at a growth rate of 3.2% in 2022.

The recorded improvement, of 77% in 2022 compared to 2021 in the budget balance, resulted from a significant increase in revenues compared to expenditures. Whereas, revenues recorded an increase of 43.5% as a result of the significant increase in fuel revenues (116.8%), while budget expenditures increased by 30%.

Keywords : COVID-19 pandemic, public expenditures, public revenues, gross domestic product

JEL Classification Codes: E62, H3, H5

1. مقدمة:

شهد العالم بأسره تحديات اقتصادية هائلة جراء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وكان للجزائر نصيب كبير من هذه التحديات. جائحة كورونا لم تكن مجرد اختبارٍ للنظم الصحية فحسب، بل أثرت أيضًا بشكل كبير على النفقات والإيرادات في الميزانية العامة للبلاد. في هذا السياق، يأتي هذا المقال لاستكشاف واقع نفقات وإيرادات الميزانية في الجزائر بعد جائحة كورونا، ولتحليل كيفية تأثير الجائحة على السياسات المالية والاقتصادية للبلاد. سيتم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الحكومة في إدارة الموارد المالية، بالإضافة إلى استعراض الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة هذه التحديات وتحقيق التوازن في الميزانية.

ما أثر جائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر؟
للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى تحقيق الأهداف التالية وفق منهجية محددة.
الفرضيات:

-أثرت جائحة كوفيد-19 على كل من الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته
-أثرت جائحة كوفيد-19 على كل من نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر. سرعان ما تغير مع تحسن الجباية البترولية.

1.1. منهج الدراسة:

من أجل التأكد من الفرضيات والاجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليل لدراسة واقع النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر للفترة 2018-2022

2.1. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع نفقات وإيرادات الميزانية في الجزائر بعد جائحة كورونا، وذلك بهدف فهم تأثير الجائحة على السياسات المالية والاقتصادية للبلاد، وتقديم توصيات لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المستقبل. تسعى الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه إدارة الموارد المالية العامة، وتحليل تأثير الجائحة على النفقات والإيرادات المالية، بالإضافة إلى استعراض الآثار الاقتصادية للجائحة على القطاعات المختلفة في الجزائر. من خلال تحليل الوضع الحالي واستكشاف الإجراءات الممكنة لتحسين الإدارة المالية، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية وفعالة للحكومة لتحقيق التوازن في الميزانية وتعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل.

3.1. منهجية الدراسة:

سنتبع المحاور التالية:

أولاً: تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر
ثانياً: تحليل الوضع الحالي للنشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر
ثالثاً: تحليل تطور وهيكل النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر للفترة 2018-2022.

2. تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر:

1.2. تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي:

العمرية لعجال

تسببت جائحة كورونا في تعطيل العديد من الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، مثل الصناعة، والتجارة، والسياحة. شهدت هذه القطاعات انخفاضاً في الإنتاج والطلب، مما أدى إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي العام وزيادة معدلات البطالة. وأدى غلق معظم النشاطات التجارية كنشاط نقل المسافرين، والمطاعم ونشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي الى التأثير سلباً على نشاط المؤسسات وتكبدها خسائر (عديدة، 2020، صفحة 159).

- **التأثير على الصناعة:** شهدت الصناعة في الجزائر تأثيرات سلبية بسبب جائحة كورونا، حيث تم تعطيل العديد من المصانع والمرافق الصناعية بسبب الإجراءات الاحترازية. هذا التوقف تسبب في انخفاض في معدلات الإنتاج وتعطيل سلاسل التوريد، مما أدى إلى تراجع حاد في القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي.
- **التأثير على التجارة:** تأثرت التجارة في الجزائر بشكل كبير جراء التعطيلات التي فرضتها الجائحة. تراجعت حركة التجارة الدولية وتقلص الطلب على السلع الجزائرية في الأسواق العالمية، مما أثر سلباً على صادرات البلاد وزاد من صعوبات الوصول إلى المواد الخام والسلع الأساسية.
- **التأثير على السياحة:** كانت صناعة السياحة في الجزائر من بين الأكثر تضرراً جراء جائحة كورونا. توقفت الرحلات الجوية والسياحية، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد السياح وتراجع إيرادات هذا القطاع الحيوي.
- **ازدياد معدلات البطالة:** تراجع النشاط الاقتصادي العام جراء التعطيلات الناجمة عن الجائحة أدى إلى زيادة معدلات البطالة في الجزائر، جراء تعطيل الأعمال وتقلص الإنتاج، مما أثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي للفرد والأسرة.

2.2. تأثير الجائحة على الوضع المالي:

تعتبر الجائحة التي نجم عنها فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) واحدة من أكبر التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في العقود الأخيرة. بالإضافة إلى الآثار الصحية والاجتماعية، فإن تأثيرها على الوضع المالي للبلاد كان كبيراً ومحسوساً.

أ- انخفاض إيرادات الحكومة:

شهدت الجزائر انخفاضاً حاداً في إيراداتها الحكومية جراء تداعيات الجائحة. تراجعت أسعار النفط على الساحة العالمية، وهو القطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري بشكل كبير لتوليد الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، تراجع النشاط الاقتصادي العام نتيجة للتدابير الاحترازية التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس، مما أدى إلى تراجع في الإيرادات الضريبية والمداخيل الحكومية الأخرى.

1. تأثير تراجع أسعار النفط:

أحد أبرز التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على إيرادات العامة في الجزائر هو تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. نتيجة لتراجع الطلب العالمي على الطاقة بسبب القيود والإغلاقات المفروضة لمواجهة الجائحة، شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً، مما أثر مباشرة على الإيرادات النفطية للجزائر، وهو ما يمثل جزءاً كبيراً من إيرادات العامة. تأثرت أسعار النفط في الجزائر بشكل كبير نتيجة لنقشي جائحة كورونا. من خلال مايلي:

- تراجع الطلب العالمي: جائحة كورونا أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل كبير، حيث أغلقت العديد من الدول حدودها وفرضت قيودًا على الحركة، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي والصناعي وبالتالي انخفاض الاستهلاك العالمي للطاقة، بما في ذلك النفط.
- تخمة المعروض: مع تراجع الطلب، زادت التخمة في السوق العالمية، حيث زادت مخزونات النفط بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة الضغط على أسعار النفط وتراجعها.
- انخفاض إيرادات النفط: بسبب تراجع أسعار النفط، تأثرت إيرادات الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. هذا التراجع في الإيرادات النفطية أثر على القدرة الشرائية للحكومة وزاد الضغط على الميزانية العامة.
- تأثيرات اقتصادية داخلية: تأثرت الاقتصاد بالتراجع في أسعار النفط، حيث تأثرت الموارد المالية للحكومة وقطاع الصادرات بشكل كبير.
- تأثيرات على الاستثمار: تراجع أسعار النفط أثر على قدرة الشركات النفطية في الجزائر على الاستثمار في تطوير الإنتاج واستكشاف حقول جديدة، مما قد يؤثر على النمو الاقتصادي في المستقبل.

2. تأثير الانكماش الاقتصادي:

بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط، تأثرت الاقتصادات الوطنية بشكل عام بالانكماش الاقتصادي الناتج عن الجائحة، وهو ما أثر على الإيرادات الضريبية والرسوم والمداخيل الأخرى للحكومة الجزائرية. تراجع النشاط الاقتصادي والإغلاقات الجزئية للشركات والمؤسسات أدى إلى تقلص الإيرادات من الضرائب والمداخيل، مما زاد من الضغوط على موازنة الحكومة وتقديم الخدمات الحكومية الأساسية.

ب-الضغط على الموازنة العامة:

بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات التي اتخذتها الحكومة للتصدي لتداعيات الجائحة، زاد الضغط على الموازنة العامة للبلاد. هذا التحدي يمكن أن يؤثر سلبًا على قدرة الحكومة على تمويل البرامج والمشاريع التنموية الحيوية، مما قد يعوّل على ذلك لتعافي الاقتصاد. مارست جائحة كورونا ضغطًا كبيرًا على الموازنة العامة في الجزائر من خلال عدة آليات:

1. انخفاض الإيرادات النفطية:

الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط لتمويل ميزانيتها. مع تراجع الطلب العالمي على النفط وتدهور أسعاره خلال جائحة كورونا، انخفضت إيرادات النفط بشكل حاد، مما أدى إلى تقليل العائدات الحكومية المتاحة.

2. زيادة النفقات الصحية:

مع انتشار الوباء، تضطر الحكومة إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، بما في ذلك توفير المعدات الطبية والأجهزة الطبية اللازمة، مما زاد من النفقات الحكومية. زيادة النفقات الصحية في الجزائر جاءت نتيجة للعديد من العوامل المرتبطة بجائحة كورونا.

العمرية لعجال

- شراء المعدات الطبية والأدوية: مع تفشي الوباء، احتاجت الجزائر إلى زيادة الإمدادات الطبية لمواجهة التحديات الصحية المتزايدة. هذا يشمل شراء المعدات الطبية الحيوية مثل أجهزة التنفس الاصطناعي وأجهزة الفحص والتشخيص والأدوية الضرورية لعلاج المصابين بفيروس كورونا.
 - توفير التجهيزات الوقائية: تطلب الوضعية الصحية الطارئة زيادة في توفير التجهيزات الوقائية للعاملين في القطاع الصحي، مثل الأقنعة الواقية والقفازات والمعقمات. هذا الإنفاق يشمل أيضاً توفير التجهيزات الوقائية للمرضى والمواطنين.
 - تطوير البنية التحتية الصحية: لتلبية الطلب المتزايد على الرعاية الصحية، تحتاج الحكومة إلى استثمارات في تطوير وتعزيز البنية التحتية الصحية، بما في ذلك بناء وتجهيز المستشفيات والمراكز الطبية، وتوفير الموارد البشرية اللازمة.
 - برامج التوعية والتثقيف الصحي: من أجل مكافحة انتشار الفيروس وتوعية الجمهور بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية، تقوم الحكومة بتنفيذ حملات توعية وتثقيفية وتوزيع المواد التثقيفية والإعلانات الصحية، مما يستدعي تخصيص موارد مالية لهذه البرامج.
 - تكاليف إدارة الحالات المصابة بكورونا: تتطلب إدارة حالات الإصابة بفيروس كورونا استخدام موارد طبية وبشرية كبيرة، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالاختبارات، والعزل، والرعاية الطبية، والمتابعة الصحية للمصابين.
- 3. تكاليف الدعم الاجتماعي والاقتصادي:**
- تعتمد الجزائر على برامج الدعم الاجتماعي لتخفيف الضغط على الأسر المتضررة اقتصادياً من جراء الجائحة. يشمل ذلك توفير المساعدات المالية المباشرة وتوزيع السلع الأساسية، مما يزيد من النفقات الحكومية. من خلال مايلي::
- المساعدات المالية المباشرة: تشمل هذه المساعدات توزيع المبالغ النقدية المباشرة للأسر والأفراد المتضررين من الأزمة، سواءً كان ذلك عن طريق منح مالية، أو دعم الدخل، أو مساعدات طارئة لتغطية النفقات الأساسية.
 - توفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة: تتضمن هذه التكاليف توفير السلع الغذائية والمستلزمات الأساسية بأسعار مخفضة أو بمساعدات غذائية مجانية للأسر المحتاجة.
 - الدعم للقطاعات الاقتصادية المتضررة: يشمل ذلك تقديم الدعم المالي والتسهيلات للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضررة من الأزمة، بما في ذلك إعفاءات ضريبية، وتأجيل القروض، وبرامج دعم الرواتب.
 - الدعم الصحي والاجتماعي: تشمل هذه التكاليف توفير الخدمات الصحية المجانية أو بتكاليف مخفضة، بما في ذلك العلاج والفحص والتطعيمات، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية مثل رعاية المسنين والأيتام والمعاقين.

- برامج التثقيف والتوعية: تضم هذه التكاليف توفير برامج التثقيف والتوعية بخطورة الوباء وكيفية الوقاية منه، بما في ذلك حملات التوعية الصحية والإعلانات والمواد التثقيفية.

4. تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى:

- إلى جانب قطاع النفط، تأثرت العديد من القطاعات الأخرى بشدة بالجائحة، مما أدى إلى تقليل الإيرادات الضريبية وتقليل المساهمات في الموازنة العامة. ان تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر جاء نتيجة لتأثيرات جائحة كورونا والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للسيطرة على انتشار الفيروس.
- **القطاع الصناعي:** تأثرت الصناعات المختلفة في الجزائر بشكل كبير نتيجة للإغلاقات والقيود التي فرضتها الحكومة لمكافحة الوباء. قلّت الإنتاجية في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الصناعات الثقيلة والتحويلية، مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي وخلق فجوات في سلسلة التوريد وتوزيع المنتجات.
- **القطاع الخدمي:** شهد القطاع الخدمي تراجعًا كبيرًا، خاصة فيما يتعلق بالسياحة والضيافة والتجزئة. تأثرت الفنادق والمطاعم والمتاجر بشكل كبير بالإغلاقات والقيود على الحركة، مما أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات وتسريح العمالة في هذه القطاعات.
- **قطاع البناء:** تأثر قطاع البناء بشكل كبير نتيجة لتوقف العديد من المشاريع والقيود على العمالة والحركة. تأثرت الشركات العاملة في مجال البناء بتأخيرات في تنفيذ المشاريع وتراجع في الطلب على العقارات، مما أدى إلى تدهور النشاط في هذا القطاع.
- **الزراعة والصيد:** عانى قطاع الزراعة والصيد من تأثيرات الجائحة، حيث تضررت الإمدادات الغذائية وتأخرت عمليات الزراعة والحصاد نتيجة لقيود الحركة والإجراءات الاحترازية. كما تأثرت صادرات الزراعة والصيد بتقليل الطلب الدولي وتعطيل سلاسل التوريد العالمية.
- **الخدمات المالية:** شهدت الخدمات المالية تحديات كبيرة، خاصة مع انخفاض النشاط الاقتصادي وتقلبات الأسواق المالية. تأثرت البنوك والمؤسسات المالية بتقليل القروض والاستثمارات، مما أدى إلى زيادة المخاطر المالية وتحديات السيولة.

3. واقع النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر:

1.3. هيكل النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر:

أ- واقع النشاط الاقتصادي في الجزائر:

سجل النشاط الاقتصادي في الجزائر نموًا إيجابيًا بعد تباطؤ كبير بنسبة 5.1% في عام 2020 جراء تأثير جائحة كوفيد-19، حيث شهد انتعاشًا بنسبة 3.4% في عام 2021، ثم استقر عند معدل نمو بلغ 3.2% في عام 2022. تعكس هذه النتائج ديناميكية النشاط الاقتصادي، حيث اختلفت محركاته عن تلك المرتبطة بالعام السابق. وبناءً على ذلك، فإن الانتعاش الذي بدأ في عام 2021، بعد الجائحة، كان مدعومًا

العمرية لعجال

بشكل أساسي من قبل قطاع المحروقات، بينما كان الانتعاش الذي شهده الاقتصاد في عام 2022 مدفوعًا أساسًا بالنمو في القطاعات خارج قطاع المحروقات.

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من 2.3% في عام 2021 إلى 4.3% في عام 2022، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات بنسبة 0.6% في عام 2022 بعد نمو كبير بنسبة 10.5% في عام 2021. سجل القطاع الزراعي نموًا بنسبة 5.8% خلال نفس الفترة مقارنة بانخفاض بنسبة 1.9% في عام 2021. وظل القطاع الصناعي نسبيًا ثابتًا، حيث بلغ معدل النمو 5.2% في عام 2022 مقارنة بنسبة 5.3% في عام 2021. كما سجلت الخدمات المسوقة نموًا بنسبة 2.8% في عام 2022 مقابل 1.5% في عام 2021، وذلك تحت تأثير الانتعاش المستمر بعد جائحة كوفيد-19 وزيادة الإنفاق الحكومي.

بشكل عام، أظهر الاقتصاد الجزائري أداءً جيدًا في عام 2022 بعد أن أظهر مرونة كبيرة أمام موجات فيروس كورونا وتأثيراته. يظل الوضع الاقتصادي العام للجزائر قويًا عمومًا مع تحسن شامل في جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. تعود الضغوطات الجيوسياسية العالمية، بما في ذلك أزمة الطاقة الأوروبية، إلى ارتفاع أسعار المحروقات. نجحت الجزائر بالتالي في تعزيز رصيد ميزانها التجاري، خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات، وتحقيق زيادة في احتياطات الصرف، في ظل انخفاض كبير في الدين الخارجي. ومع ذلك، لا تزال ضغوط التضخم مستمرة، خاصة بسبب استمرار الواردات، مما يشكل تحديًا رئيسيًا على المدى القصير والمتوسط.

ب- واقع النشاط المالي في الجزائر:

سجلت إيرادات الميزانية زيادة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. وبالتالي، انخفض عجز الميزانية بشكل ملحوظ، من 838.55 مليار دينار سنة 2021 (أي 3.8% من إجمالي الناتج الداخلي). ويرجع هذا التحسن الواضح في رصيد الميزانية بنسبة 77% أساسًا إلى زيادة إيرادات الميزانية بنسبة 43.5% نتيجة للزيادة الكبيرة في إيرادات المحروقات (116.8%)، وكذلك الزيادة في نفقات الميزانية على الرغم من أن هذه الأخيرة لم تتجاوز 29.9%. بلغ إجمالي إيرادات الميزانية 9467.3 مليار دينار في نهاية 2022 مقابل 6597.5 مليار دينار في نهاية 2021. وبلغت إيرادات المحروقات 5657.7 مليار دينار في نهاية 2022 مقابل 2609.2 مليار في السنة السابقة. في حين انخفضت الإيرادات خارج المحروقات من 3981.9 مليار دينار في 2021 إلى 3809.6 مليار دينار في 2022، أي بانخفاض قدره 4.3%. وارتفع إجمالي نفقات الميزانية مقابل انخفاض بنسبة 10.8% في 2020 إلى 29.9% في 2022 لتصل إلى 9660 مليار دينار مقابل 7428.7 مليار دينار في 2021. وبالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي، ارتفع إجمالي النفقات في 2022 إلى 34.9% مقابل 33.7% في 2021.

2.3. دراسة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر:

تميز عام 2022 تزايداً كبيراً في إيرادات الميزانية في سياق انخفاض زيادة النفقات، الأمر الذي خلق عجزاً سنوياً في الموازنة قدره 192.7 مليار دينار، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير شهد انخفاضاً كبيراً مقارنة بعام 2021 عندما بلغ ذروته 838.6 مليار دينار، أي 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 0.7% عام 2022.

نتج التحسن المسجل، بنسبة 77% في عام 2022 مقارنة بعام 2021 من رصيد الميزانية، عن زيادة كبيرة في الإيرادات مقارن بالنفقات. حيث، سجلت الإيرادات زيادة بنسبة 43.5% نتيجة الزيادة الكبيرة في عائدات المحروقات (116.8%) بينما زادت نفقات الميزانية بنسبة 30%.

أ- تطور إيرادات الميزانية:

عام 2022 شهد تزايداً كبيراً في إيرادات الميزانية مقارنة بعام 2021، حيث بلغت ذروته 838.6 مليار دينار، أي 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ العجز السنوي في الموازنة 192.7 مليار دينار. لكن الوضع تغير بشكل كبير في عام 2022، حيث شهد التحسن المسجل نسبة 77% مقارنة بالعام السابق، وذلك بفضل زيادة كبيرة في الإيرادات مقارنة بالنفقات. ارتفعت الإيرادات بنسبة 43.5%، نتيجة للزيادة الكبيرة في عائدات المحروقات بنسبة 116.8%، بينما ارتفعت نفقات الميزانية بنسبة 30%.

ب- تطور إيرادات خارج المحروقات:

في عام 2022، شهدت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر انخفاضاً مقارنة بعام 2021، حيث انخفضت من 18% في عام 2021 إلى 13.8% في عام 2022. وبالنسبة لنسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، فقد انخفضت بمقدار 3.2 نقطة مئوية في عام 2022، لتصل إلى متوسط 20% مقابل 23.2% في عام 2021.

ج- تطور عائدات المحروقات:

تحت تأثير ارتفاع أسعار المحروقات، استمرت عائدات المحروقات في النمو بنفس وتيرة عام 2021، حيث ارتفعت من 2609.2 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى 5657.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، وهو زيادة قدرها 116.8%. كما ارتفعت نسبة إيرادات خارج المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية إلى 59.8% في عام 2022 مقارنة بنسبة 39.5% في عام 2021.

د- هيكل إجمالي إيرادات الميزانية:

تمتاز الإيرادات الضريبية، التي تمثل 77.3% من الإيرادات خارج المحروقات، بارتفاع بنسبة 6.6% (+181.2 مليار دينار) في عام 2022، حيث وصلت إلى 2943.20 مليار دينار مقارنة بـ 2762 مليار دينار في عام 2021. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة في كافة مكوناتها، بما في ذلك الضرائب على السلع والخدمات (+140.3 مليار دينار)، والتسجيل والطابع (+10.4 مليار دينار)، والضرائب على الدخل والأرباح (+24.5 مليار دينار)، والمنتجات الجمركية (+5.1 مليار دينار)، والإيرادات الأخرى غير الموزعة (+0.9 مليار دينار). ويظهر تطور هيكل الضريبة على المداخل والأرباح والضريبة على السلع والخدمات أن نسبة

العمرية لعجال

الضريبة على الأجور (IRG) في الضريبة المباشرة تسيطر عليها من جهة، بينما تسيطر الاقتطاعات وضريبة القيمة المضافة على الواردات في الضريبة غير المباشرة من جهة أخرى.

يلاحظ أن حصة الاقتطاعات وضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية ضمن الضريبة غير المباشرة كانت تمثل 20% من الضرائب على السلع والخدمات في عام 1997، ولكن تراجعت بشكل مستمر خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى مستويات شبه معدومة في السنوات الأخيرة.

أما بالنسبة للاقتطاعات من المنتجات البترولية (المحروقات)، فقد بلغت 188 مليار دينار في عام 2022 مقارنة بـ 185 مليار دينار في عام 2021، وهو زيادة بقيمة 3 مليارات دينار.

وبالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد بلغت 866.4 مليار دينار في ديسمبر 2022 مقارنة بـ 1219.9 مليار دينار في ديسمبر 2021، وتمثلت في 9.2% من إجمالي الإيرادات الكلي في عام 2022 مقارنة بـ 18.5% في عام 2021، مما يشير إلى انخفاض نسبته 29% مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الأرباح التي دفعها بنك الجزائر بمقدار 397.6 مليار دينار (44.2%)، حيث بلغت 900.4 مليار دينار في عام 2021.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 01: تطور هيكل إيرادات الميزانية (بالنسب المئوية من إجمالي الإيرادات الجبائية)

2022	2021	
41.4	43.2	الضريبة على المداخيل والارباح
44	41.8	الضريبة على السلع والخدمات
11.4	12.0	الحقوق الجمركية
3.2	3.0	التسجيل والطابع
0.02-	0.1-	إيرادات أخرى غير موزعة

المصدر: بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2023. <https://www.bank-of-.>

الاطلاع [algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf](https://www.bank-of-.) تاريخ

.2024/1/1

3.3. دراسة نفقات الميزانية العامة في الجزائر:

أ- إجمالي نفقات الميزانية:

نفقات الميزانية كانت مستقرة نسبيًا في السنوات الأخيرة، إلا أنها تراجعت بنسبة 10.8% في عام 2020. ومن ثم، سجلت زيادة بنسبة 29.9% في عام 2022 لتصل إلى 9660 مليار دينار، مقابل 7436.1 مليار دينار في عام 2021 (+2223.9 مليار دينار). وبذلك، ارتفعت نسبة إجمالي نفقات الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 34.9% في عام 2022 مقارنة بـ 33.7% في عام 2021. وبالمثل، تمثل النفقات الكلية 50.7% من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات مقارنة بـ 43.3% في عام 2021.

ب- النفقات الجارية:

هذا الارتفاع في النفقات يعزى أساسًا (94%) إلى زيادة في النفقات الجارية بنسبة 38.2%، وهذه الزيادة هي الأعلى منذ رفع الأجور في عام 2011. وقد نتج هذا الارتفاع أيضًا عن زيادة في التحويلات الجارية بنسبة 67%، حيث تمثلت التحويلات الجارية في 41.4% من إجمالي النفقات مقارنة بـ 32% في عام 2021، ووصلت إلى 3995.4 مليار دينار. يجدر بالذكر أن فوائد الدين العام ارتفعت إلى 2.7 مرة قيمتها في العام السابق، وبلغت 390.1 مليار دينار مقابل 143.9 مليار دينار، مما ساهم في زيادة النفقات الإجمالية بنسبة 11.1%.

ج- نفقات رأس المال:

سجلت زيادة في نفقات رأس المال أساسًا بسبب ارتفاع عمليات رأس المال، والذي ساهم بنسبة 88.5% من الزيادة الإجمالية. على الرغم من ذلك، فقد سجلت مختلف القطاعات تغيرات أقل أهمية من حيث القيمة. ومع ذلك، شهدت بعض القطاعات زيادات ملحوظة بالمقارنة مع المستويات السابقة، بما في ذلك:

- قطاع الطاقة والمناجم: سجل زيادة بنسبة 90.9% لتصل إلى 22.02 مليار دينار في عام 2022 مقابل 11.53 مليار دينار في عام 2021.
- قطاع الصناعات التحويلية: ارتفعت بشكل كبير من 1.18 مليار دينار إلى 15.01 مليار دينار.
- قطاع الزراعة والري: سجل تراجعًا بنسبة 7.03% ليصل إلى 192.38 مليار دينار في عام 2022 مقابل 206.94 مليار دينار في عام 2021.
- قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية: شهد تراجعًا بنسبة 35.99% ليصل إلى 690.29 مليار دينار في عام 2022.
- قطاع التربية والتكوين: سجل ارتفاعًا بنسبة 92.07% ليصل إلى 159.21 مليار دينار في عام 2022.
- قطاع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية: حقق زيادة بنسبة 82.14% ليصل إلى 299.05 مليار دينار في عام 2022 مقابل 59.87 مليار دينار في عام 2021.
- عمليات رأس المال: سجلت زيادة كبيرة بنسبة 678.98% لتصل إلى 131.86 مليار دينار.

4.3. قدرة التمويل:

تأثرت الميزانية بالأزمة الصحية وتراجع أسعار النفط في السنوات الثلاث الماضية، لكن سجلت تحسناً في عام 2022 حيث انخفض العجز المالي بنسبة 77٪ خلال سنة واحدة. بلغ عجز الميزانية 192.68 مليار دينار في عام 2022 مقابل 838.55 مليار دينار في عام 2021. تزايدت نسبة الادخار العمومي إلى الإيرادات العامة من 16.9٪ في 2021 إلى 20٪ في 2022، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي 1893.6 مليار دينار في 2022. وعلى الرغم من العجز المالي، فإن الادخار ظل في التطور، وزاد من 5.1٪ في 2021 إلى 6.8٪ في 2022 من ناتج الداخلي الخام. تم تمويل النفقات برأس المال للدولة بنسبة 90.8٪ في عام 2022 مقابل 57.1٪ في 2021، مما أدى إلى طلب تمويل لرصيد الميزانية بقيمة 192.7 مليار دينار. وبفضل أرباح بنك الجزائر، تم تغطية النفقات العمومية. في عام 2022، بلغ عجز الميزانية 2.5٪ مقابل 7.9٪ من الناتج الداخلي في 2021. وبالتالي، ساهم الوضع الاقتصادي المحلي والدولي في تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الموازنة العامة لعام 2022.

4. دراسة وتحليل تطور وهيكل الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2018-2022:

1.4 تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 2018-2022:

أ- مصادر واستخدامات الموارد بالأسعار الجارية:

تعرضت الجزائر لتقلبات في النشاط الاقتصادي خلال الفترة من 2018 إلى 2022 بسبب جائحة كورونا وتأثير أسعار النفط. انخفض الناتج المحلي الإجمالي الخام من 20393.5 مليار دينار في عام 2018 إلى 18476.9 في عام 2020، ثم ارتفع إلى 22079.3 في عام 2021، وأخيراً إلى 27688.8 في عام 2022. فيما يتعلق بالإنتاج الاستهلاكي، استقر من 12087.7 مليار دينار في عام 2018 إلى 12300.5 في عام 2020، ثم ارتفع إلى 13644.7 في عام 2021، وأخيراً إلى 15242 في عام 2022. أما بالنسبة للاستثمار الخام، فقد شهد انخفاضاً من 9599.4 مليار دينار في عام 2018 إلى 8096.3 في عام 2020، ثم 8374.2 في عام 2021، قبل أن يرتفع إلى 10954.9 في عام 2022.

ب- التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية:

في عام 2021، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 22079.3 مليار دينار، وتوزعت هذه القيم بين عدة قطاعات رئيسية، بما في ذلك قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى مثل الفلاحة، الصناعات خارج المحروقات، قطاع البناء والأشغال العامة، وخدمات خارج الإدارة العامة والإدارة العامة. قطاع المحروقات شهد تحسناً ملحوظاً منذ عام 2020، حيث ارتفع الناتج من 2575.1 مليار دينار في عام 2020 إلى 4912.1 مليار دينار في عام 2021 و 8617.4 مليار دينار في عام 2022. أما قطاع الفلاحة فقد شهد أيضاً ارتفاعاً، حيث ارتفع الناتج من 2688.3 مليار دينار في عام 2021 إلى 3207.8 مليار دينار في عام 2022.

بالنسبة لقطاع الصناعات خارج المحروقات، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2018، حيث ارتفع الناتج من 1110.9 مليار دينار في عام 2018 إلى 1354.1 مليار دينار في عام 2022. وأما قطاع البناء والأشغال العامة فاستقر الناتج في عام 2020 قبل أن يرتفع في السنوات اللاحقة. فيما يتعلق بالنسب المئوية، يظل قطاع المحروقات الأكبر بنسبة 31.1% من الناتج المحلي الإجمالي الخام في عام 2022، يليه قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة بنسبة 22.2%، وقطاع الفلاحة بنسبة 11.6%، وقطاع البناء والأشغال العامة بنسبة 10.5%، وخدمات الإدارة العامة بنسبة 13.3%.

ج-التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي:

في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، سجل إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي تطورات متباينة، حيث سجل نمواً بمعدل 1.1% في عام 2018 و 1% في عام 2019، تلاه انخفاض بنسبة (-5.1%) في عام 2020، ثم شهد ارتفاعاً إلى 3.4% في عام 2021 و 3.2% (رقم تقديري) في عام 2022. أما قطاع المحروقات، فشهد انخفاضاً في النمو خلال السنوات الماضية، حيث سجل (-6.4%) في عام 2018 و (-4.9%) في عام 2019، وانخفض بنسبة (-10.2%) في عام 2020، لكن شهد تحسناً كبيراً بنسبة 10.5% في عام 2021. أما قطاع الفلاحة، فقد شهد انخفاضاً في النمو بنسبة (-1.9%) في عام 2021، ولكن عرف تحسناً بنسبة 5.8% في عام 2022 (بنك الجزائر، 2023).

2.4 تطور النشاط المالي في الجزائر للفترة 2018-2022:

أ-نفقات الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2018-2022:

في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، شهد إجمالي نفقات الميزانية في الجزائر تطورات ملحوظة. انخفضت هذه النفقات من 7732.1 مليار دينار في عام 2018 إلى 6902.9 مليار دينار في عام 2020، ثم ارتفعت إلى 7436.1 مليار دينار في عام 2021 و 9660 مليار دينار في عام 2022. استناداً إلى القانون التنظيمي للقوانين المالية فإن الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تشمل نفقات التسيير (الجارية) ونفقات الاستثمار (كماسي و دادان، 2002، صفحة 71). تهدف الدولة إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال إشباع الحاجات العامة للمجتمع فهي تعبر الاهتمام بالجدوى الاجتماعية والاقتصادية للنشاط المالي (العبيدي، 2011، صفحة 26). تتكون النفقات من النفقات الجارية ونفقات رأس المال. ارتفعت النفقات الجارية من 4813.7 مليار دينار في عام 2018 إلى 5009.3 مليار دينار في عام 2020، ثم إلى 5479.7 مليار دينار في عام 2021 و 7573.7 مليار دينار في عام 2022. بينما انخفضت نفقات رأس المال من 2918.4 مليار دينار في عام 2018 إلى 2846.1 مليار دينار في عام 2019، ثم إلى 1893.5 مليار دينار في عام 2020، ولكن ارتفعت بعد ذلك إلى 1956.4 مليار دينار في عام 2021 و 2086.3 مليار دينار في عام 2022.

نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات ارتفعت من 58.5% في عام 2018 إلى 63.8% في عام 2020، ثم إلى 66.7% في عام 2021. بينما انخفضت نسبة نفقات رأس المال إلى إجمالي النفقات من 35.5% في عام 2018 إلى 24.1% في عام 2020، ثم إلى 23.8% في عام 2021 و 20.3% في عام 2022.

العمرية لعجال

توزعت النفقات الجارية على نفقات المستخدمين، ومنح المجاهدين، ومواد ولوازم، وتحويلات جارية بما في ذلك فوائد الدين العام. ارتفعت نفقات المستخدمين من 2254.1 مليار دينار في عام 2018 إلى 2373.1 مليار دينار في عام 2020، ثم إلى 2512.6 مليار دينار في عام 2021 و 2745.3 مليار دينار في عام 2022. بينما استقرت التحويلات الجارية عند 1999.8 مليار دينار في عام 2018 و 2088.3 مليار دينار في عام 2020، ثم ارتفعت إلى 2386.2 مليار دينار في عام 2021 و 3995.4 مليار دينار في عام 2022.

يرتبط تحسين الأداء المالي بمدى اعتماد استراتيجية مالية مضبوطة، متوسطة الى بعيدة المدى، يتم من خلالها وضع تصور لسبل رفع مستويات الأداء، ترشيد الانفاق، تعظيم مردودية نفقات الاستثمار (بشكيط و قدي، 2019، صفحة 205).

الجدول رقم (2): نفقات الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2018-2022

2022	2021	2020	2019	2018	
9660	7436.1	6902.9	7741.3	7732.1	نفقات الميزانية
7573.7	5479.7	5009.3	4895.2	4813.7	النفقات الجارية
2086.3	1956.4	1893.5	2846.1	2918.4	نفقات راس المال

المصدر: المصدر: بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2023. <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf> تاريخ الاطلاع 2024/1/1.

ب- إيرادات الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2018-2022:

إجمالي إيرادات الميزانية شهد انخفاضا من 6826.9 مليار دينار في عام 2018 إلى 5640.9 مليار دينار في عام 2020، ثم شهد تحسنا إلى 6597.5 مليار دينار في عام 2021، وارتفع إلى 9467.3 مليار دينار في عام 2022. يمكن التمييز بين إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات، حيث شهدت إيرادات المحروقات انخفاضا من 2887.1 مليار دينار في عام 2018 إلى 2668.5 مليار دينار في عام 2019، ثم إلى 1921.6 مليار دينار في عام 2020، قبل أن ترتفع إلى 2609.2 مليار دينار في عام 2021، و 5657.7 مليار دينار في عام 2022. وفيما يتعلق بصندوق ضبط الإيرادات، فقد سجل ارتفاعا من 526.9 مليار دينار في عام 2020 و 682.1 مليار دينار في عام 2021 إلى 2295.8 مليار دينار في عام 2022.

انخفضت إيرادات خارج المحروقات من 3939.7 مليار دينار في عام 2018 إلى 3719.4 مليار دينار في عام 2020، ثم شهدت زيادة إلى 3981.9 مليار دينار في عام 2021، وتراجعت إلى 3809.6 مليار دينار في عام 2022. يمكن تقسيم إيرادات خارج المحروقات إلى إيرادات جبائية وغير جبائية. الضريبة تعتبر من

دراسة وتحليل تطور النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر بعد جائحة كوفيد 19

الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها، وهي من أهم مصادر الإيرادات العامة، وكذا وسيلة فعالة للتحكم في مسار الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يؤدي إلى انعاشه وحسن أدائه (القاضي، 2014، صفحة 42). حيث تعتمد الجزائر على الجباية كمصدر أساسي في تمويل نفقاته، إذ تحتل مكانة مهمة ضمن الإيرادات العامة ونميز بين نوعين من الجباية الجباية البترولية والجباية العادية (صرارمة و قجاتي، 2017، صفحة 302). شهدت الإيرادات الجبائية تذبذبًا، حيث ارتفعت من 2711.8 مليار دينار في عام 2018 إلى 2843.5 مليار دينار في عام 2019، ثم انخفضت إلى 2625.2 مليار دينار في عام 2020، وارتفعت مرة أخرى إلى 2762.1 مليار دينار في عام 2021، ثم إلى 2943.2 مليار دينار في عام 2022. بالمقابل، انخفضت الإيرادات غير الجبائية من 1228 مليار دينار في عام 2018 إلى 1089.6 مليار دينار في عام 2019، ثم ارتفعت إلى 1094.2 مليار دينار في عام 2020، ثم تراجعت مرة أخرى إلى أقل من 866.4 مليار دينار في عام 2022.

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط العالمية والطلب عليه يستدعي تنويع مصادر تمويل الميزانية والسعي إلى إصلاح أوضاع المالية العامة في الجزائر (بشكيط، 2022، صفحة 133) كما أن السعي لزيادة الإيرادات غير النفطية يأتي بصورة رئيسية عن طريق تنمية القطاعات غير النفطية، بزيادة تنويع الاقتصاد (قحف، 2000، صفحة 16).

يمكن التمييز بين الإيرادات باستخدام القيم النسبية، حيث شهدنا انخفاضًا في نسبة إيرادات المحروقات كجزء من إجمالي إيرادات الميزانية من 42.3% في عام 2018 إلى 34.1% في عام 2019، ثم ارتفعت إلى 39.5% في عام 2021، ووصلت إلى أقصى حد في 59.8% في عام 2022، أي حوالي 60%. بالمقابل، لاحظنا ارتفاعًا في نسبة إيرادات خارج المحروقات من 57.7% في عام 2018 إلى 65.9% في عام 2020، ثم تراجعت إلى 60.4% في عام 2021، ووصلت إلى أدنى مستوى في 40.2% في عام 2022. يمثل الإيرادات الجبائية 40.2% من الإيرادات في عام 2022، في حين تمثل الإيرادات غير الجبائية 9.2% في السنة نفسها.

الجدول رقم (3): تطور إجمالي إيرادات الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2018-2022

2022	2021	2020	2019	2018	
9467.3	6597.5	5640.9	6601.6	6826.9	إجمالي إيرادات الميزانية
5657.7	2609.2	1921.6	2668.5	2887.1	إيرادات المحروقات
3809.6	3981.9	3719.4	3933.1	3939.7	إيرادات خارج المحروقات

المصدر: بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2023. <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

الاطلاع 2024/1/1 تاريخ

ج-رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2018-2022:

التنسيق بين إيرادات الميزانية ونفقاتها يترتب عليه الرصيد الذي يتجلى في صورة عجز أو فائض، مما يعني ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، أي أن توازن الموازنة العامة ليس هدفاً في حد ذاته بل الهدف هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولو كان ذلك من خلال العجز أو الفائض في الميزانية

العمرية لعجال

العامية (ساحل، 2020، صفحة 67). إن أساليب تمويل عجز الموازنة لها آثار ونتائج اقتصادية كلية مختلفة على الاقتصاد الكلي لذلك يختلف تقييم اتجاه السياسة المالية ومدى استدامتها باختلاف طريقة تمويل عجز الموازنة (الافندي، 2018، صفحة 459). بناءً على المعطيات المتوفرة حول الاقتصاد الجزائري والظروف الاقتصادية المحلية والدولية، ولا سيما مع تأثير جائحة كوفيد-19، والارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة وضعف تحصيل الإيرادات الضريبية أو تقلبات النشاط الاقتصادي، من المحتمل أن يؤثر كل ذلك في تطور النشاط المالي في الجزائر. شهدت ميزانية الدولة عجزاً بقيمة 905.2 مليار دينار في عام 2018، و1139.8 مليار دينار في عام 2019، و1261.9 مليار دينار في عام 2020، و838.5 مليار دينار في عام 2021، قبل أن ينخفض العجز إلى 192.7 مليار دينار في عام 2022.

5. خاتمة:

شهد النشاط المالي والاقتصادية في الجزائر تغيرات كبيرة نتيجة لتأثيرات الجائحة شهدت الميزانية العامة في الجزائر تحديات كبيرة خلال فترة الجائحة وما بعدها، وهو ما يتطلب تبني سياسات مالية مرنة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية وتعزيز الشمولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

النتائج:

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ نتيجة لتأثيرات الجائحة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- زيادة معدلات البطالة جراء تراجع النشاط الاقتصادي وتأثيرات الإغلاقات والقيود.
- انخفاض إيرادات الحكومة بسبب تراجع أسعار النفط وتراجع النشاط الاقتصادي.
- زيادة العجز في الموازنة العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات وزيادة النفقات لمكافحة تداعيات الجائحة.
- تأثر القطاع الصحي بزيادة الطلب على الخدمات الطبية والتحديات الناجمة عن جائحة كورونا.
- ضعف الثقة بين المستثمرين وتراجع الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الكبرى.
- تأثير سلبي على الاستقرار الاجتماعي نتيجة لزيادة الفقر وعدم المساواة الاقتصادية.
- انخفاض قدرة الحكومة على تمويل البرامج الاجتماعية والتنمية
- زيادة الضغوط على الأسر والشركات بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يتطلب دعماً اجتماعياً واقتصادياً إضافياً.
- سجل النشاط الاقتصادي في الجزائر نمواً إيجابياً بعد تباطؤ كبير بنسبة 5.1% في عام 2020 جراء تأثير جائحة كوفيد-19، حيث شهد انتعاشاً بنسبة 3.4% في عام 2021، ثم استقر عند معدل نمو بلغ 3.2% في عام 2022.
- تعكس هذه النتائج ديناميكية النشاط الاقتصادي، حيث اختلفت محركاته عن تلك المرتبطة بالعام السابق. وبناءً على ذلك، فإن الانتعاش الذي بدأ في عام 2021، بعد الجائحة، كان مدعوماً بشكل أساسي من قبل

دراسة وتحليل تطور النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر بعد جائحة كوفيد 19

- قطاع المحروقات، بينما كان الانتعاش الذي شهده الاقتصاد في عام 2022 مدفوعاً أساساً بالنمو في القطاعات خارج قطاع المحروقات.
- ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من 2.3% في عام 2021 إلى 4.3% في عام 2022، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات بنسبة 0.6% في عام 2022 بعد نمو كبير بنسبة 10.5% في عام 2021.
 - سجلت إيرادات الميزانية زيادة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. وبالتالي، انخفض عجز الميزانية بشكل ملحوظ، من 838.55 مليار دينار سنة 2021 (أي 3.8% من إجمالي الناتج الداخلي).
 - ويرجع هذا التحسن الواضح في رصيد الميزانية بنسبة 77% أساساً إلى زيادة إيرادات الميزانية بنسبة 43.5% نتيجة للزيادة الكبيرة في إيرادات المحروقات (116.8%)، وكذلك الزيادة في نفقات الميزانية على الرغم من أن هذه الأخيرة لم تتجاوز 29.9%.
 - بلغ إجمالي إيرادات الميزانية 9467.3 مليار دينار في نهاية 2022 مقابل 6597.5 مليار دينار في نهاية 2021.
 - وبلغت إيرادات المحروقات 5657.7 مليار دينار في نهاية 2022 مقابل 2609.2 مليار في السنة السابقة.
 - انخفضت الإيرادات خارج المحروقات من 3981.9 مليار دينار في 2021 إلى 3809.6 مليار دينار في 2022، أي بانخفاض قدره 4.3%.
 - ارتفع إجمالي نفقات الميزانية مقابل انخفاض بنسبة 10.8% في 2020 إلى 29.9% في 2022 لتصل إلى 9660 مليار دينار مقابل 7428.7 مليار دينار في 2021. وبالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي، ارتفع إجمالي النفقات في 2022 إلى 34.9% مقابل 33.7% في 2021.

الاقتراحات:

بناءً على التحليل الشامل لواقع نفقات وإيرادات الميزانية في الجزائر بعد جائحة كورونا، يمكن تقديم العديد من التوصيات لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المستقبل، وتحسين إدارة الموارد المالية للحكومة. إليكم بعض الاقتراحات:

1. تنويع مصادر الإيرادات: من الضروري تعزيز التنوع في مصادر الإيرادات لتقليل التبعية على النفط والغاز، وذلك من خلال تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وتشجيع الاستثمارات فيها.
2. مكافحة الفساد وتحسين تحصيل الضرائب: يجب تعزيز جهود مكافحة الفساد وتحسين تحصيل الضرائب لزيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز النزاهة في إدارة الموارد المالية.
3. تحسين إدارة النفقات: يجب تحسين إدارة النفقات العامة وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية.

العمرية لعجال

4. تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار: ينبغي تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة في إدارة الموارد المالية.
5. تطوير القطاع الصحي والتعليم: يجب زيادة الاستثمار في القطاع الصحي والتعليم لتعزيز البنية التحتية الصحية والتعليمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
6. تعزيز التعاون الدولي: يمكن للجزائر تعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل التجارة والاستثمار والتقنية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

المراجع:

- بشكيط, س & , قدي, ع, (2019). سبتمبر. (تمويل الجماعات الاقليمية في الجزائر بين واقع الدعم الحكومي وتحدي شح الموارد الذاتية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. (2)15 ,
- بنك الجزائر. (2023). التطور الاقتصادي والنقدي. التقرير السنوي، الجزائر. تاريخ الاسترداد جانفي, 2024، من <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>
- حسن محمد القاضي. (2014). الادارة المالية العامة. الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- سعيد علي العبيدي. (2011). اقتصاديات المالية العامة. الاردن: دار دجلة.
- سهام بشكيط. (اكتوبر, 2022). الاثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على المالية العامة في الجزائر وسبل مواجهتها. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 6(2).
- عبد الوحيد صرارمة، و عبد الحميد قجاتي. (ديسمبر, 2017). اثر الايرادات الجبائية على الانفاق العام في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2016-. (48).
- عديدة, ن. ب. (2020). اوت. (انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة قانون العمل والتشغيل, عدد خاص.
- قحف, م. (2000). تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر اسلامية-دراسة حالة ميزانية الكويت. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- كماسي, م. ا. & , دادان, ع. (2002). تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام اسلوب التحليل الى المركبات الاساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000. مجلة الباحث. (1)1 ,
- محمد احمد الافندي. (2018). النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية. الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.
- محمد ساحل. (2020). اسس الموازنة العامة للدولة. الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.